السياسة الاجتماعية للنهوض بواقع المرأة في المجتمعات المأزومة
دراسة ميدانية لواقع المرأة النازحة في اقليم كردستان

أ.م. د. نبيل جاسم محمد
قسم الاجتماع- كلية الآداب/ جامعة الأنبار

ملخص البحث:

حققت المرأة العراقية العديد من النجاحات على كافه المستويات ووصلت الى مواقع رفيعة،لكن ما نستخلصة من عرض مؤشرات المشاركة المجتمعية للمرأة، نجد انه لايزال دون مستوى الطموح ،رغم الخطوات الهامه التي تحققت،الا ان المسيرة لاتزال طويلة،والنجاح والتقدم يرتبط بالأدارة والتعاون بين جميع المهتمين بقضايا التنمية والمجتمع.فلا يمكن ان يتقدم المجتمع وينهض في هذه السنوات التي تتسارع فيها وتائر التنمية لتلبية الحاجات دون دون الاخذ بنظر الاعتبار الدور المحوري الذي تلعبة المرأة في حياة الامم ونهضة الشعوب.

ويهدف البحث الى التعرف على تنامي معوقات الاندماج المجتمعي والواقع الاجتماعي للمرأة من خلال استعراض مؤشرات الصحة والتعليم والعامل الاقتصادي والسياسي....الخ،ولاسيما في مناطق النزوح، ومن ثم اقتراح نموذج اصلاحي للنهوض بواقع المرأة من خلال تبني مجموعة من الاستراتيجيات التنموية المساهمة في نهوضها مجتمعيا.

ولتحقيق هذه الاهداف تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي باختيار عينة مكونه من (٤٠٠)مبحوثة موزعات على ثلاث محافظات تابعة لاقليم كردستان،وباستخدام اداة الاستبيان،للحصول على المعلومات اللازمة لغرض تحليلها وتفسيرها.

واهم النتائج التي تم التوصل اليها:اغلب النساء تسكن في اماكن غير مؤهلة صحيا ويرجع ذلك الى الوضع الأستثنائي للمجتمع العراقي ،في ظل تنامي الازمات والحروب والتهجير من جهه والثقافة الذكورية المساهمة في تهميش واقصاء النساء من الحصول على المركز الاجتماعي من جهه اخرى،وهذه العوامل ساهمت في انتشار مظاهر العنف الممارس ضد المرأة والفقر والبطالة النسوية ومحاولة ابتزازها في اعمال متدنية الاجر، وضعف التحصيل العلمي وقلة المدارس،ادت ومما لاشك فيه الى تدني المركز الاجتماعي للمراة.

ونطمح ان تؤمن الظروف والاحتياجات في المجتمع بالقدرة على تمكين المرأة للوصول الى مواقع صنع القرار واتخاذة،للمساهمة في رفع الغبن عنها،وان يكون التقييم على اساس الكفاءة والقدرة لا على اساس الجنس،وذلك للتخلص من بعض الاعراف والتقاليد والقيم التي تحصر المرأة بادوار نمطية قديمة لاتزال راسخة في اذهان الرجال والنساء على حدا سواء.ولهذا تم اقتراح ثلاث استراتيجيات مهمه قادرة على تمكين المراة وهي:

١-استراتيجية مكافحة الفقر لدى النساء.
٢- استراتيجية صحية.
٣- استراتيجية تعليمية.

Abstract

Iraqi women achieved many advances on various levels and reached high ranks but judging by the pointers of societal participation Iraqi women's progress is still below expectations. Their success and progress are closely related to coordination among all those interested in the welfare of society. Society cannot develop and rise in these years of rapid development to meet the fastly growing needs without taking into consideration the central role of women in rise of peoples and nations.

This paper sheds lights on the obstacles facing women's societal integration I society and their social status through surveying the data of health, education, and economic and political factors especially in the regions of displacement. The paper shall propose a reformatory model to raise women's situation through the adoption of a set of developing strategies which help in the societal rise of Iraqi women.

The method of social survey was used to achieve these aims. A sample of 400 persons was selected from the three governorates of Kurdistan region in Iraq. A questionnaire is used to gather data for analysis.

The most important findings of the study are: Most women live in unhealthy dwellings partly due to the exceptional conditions of the Iraqi society in the light of the growing crises, wars, and displacement and partly due to the male culture of the society which marginalizes and displace women from any significant social status. These factors led to the spread of violence against women in addition to poverty, joblessness, low wages jobs, weak educational levels due to scarcity of schools. All these led to the inferiority of women in society.

It is hoped that a better conditions and need s of society may help women be in position of decision making to make justice to them. Evaluation for jobs should be on standards of efficiency and ability rather than on sex to get rid of the old fashioned social conventions which confine women to few typified jobs. Three strategies are proposed to enable women of attaining a better societal status:

1. A strategy to eliminate poverty among women
2. A health strategy
3. An educational strategy

مقدمة:

كانت ولازالت الاشهر الماضية من اكثر الشهور قساوة على المجتمع العراقي على مر التاريخ،لاسيما بعد سقوط عده محافظات عراقية بيد داعش وما سبقها من من مظاهر مسلحة لأشهر ليست بقليلة،ادت ومما لاشك فيه الى المزيد من الاختلالات البنيوية في المجتمع،ولاسيما المراة العراقية التي ضاقت خلال هذه الفتره صنوفا من العذاب والحرمان والتشريد والقتل المباشر وغير المباشر والأغتصاب والتهجير وصعوبة الأندماج الأجتماعي.وحرمت من أبسط حقوقها وهو العيش بأمان وسلام،ضاربا عرض الحائط ومتجاهلا جميع القوانيين والاتفاقيات الدولية لحماية المراة وسلامتها خلال النزاعات المسلحة والحروب وهذا ما اشير له في قانون الامم المتحدة رقم(١٣٢٥)لعام ٢٠٠٠. ومن هنا اتى هذا البحث ليشكل منطلقا نظريا وعمليا وتحليلا سوسيولوجيا للكشف عن الأسباب والعوامل المؤدية الى تنامي معوقات الأندماج والاثار السلبية على النساء النازحات،ومحاولة التوصل الى نموذج أصلاحي شامل يهدف الى الحد من المخاطر التي تعاني منها المرأة العراقية.

المحور الاول:عناصر البحث:

اولا:مشكلة البحث:

ان من اخطر الظواهر الاجتماعية التي سببت العديد من الاختلالات البنيوية والوظيفية ،هي مظاهر التمييز الجندري واتساع ظاهرة العنف بجميع اشكالة ضد المراة وايضا معوقات الاندماج الاجتماعي للمراة في المحافظات النازحة اليها،لاسيما في ظل زيادة عدد النساء المهجرات الى المناطق الامنة ليصل الى اكثر من مليون ونصف امراة.حيث ازدادت ظواهر التسول والفقر والعوز الشديد لابسط ظرورات العيش الكريم وزيادة نسب الارامل والمطلقات والايتام والتسرب من التعليم وفقدان الامل بالرجوع الى مناطقهن وبيوتهن،اضافه الى ذلك ماتعرضت له المراة من اغتصاب وسبي وبيع في الاسواق وبالذات المراة الايزيدية في الموصل،والامر المقلق فعلا ان النساء اصبحن يتبنين موقفا متقبلا للعنف وفق تبريرات مشروعة لديهن وهذا الموقف يجعل النساء منخرطة في صناعة خطاب العنف الممارس ضدها،والعمل على حماية وتعميم مؤشرات هذا الخطاب ماديا ومعنويا.

ثانيا:أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من الناحيتين النظرية والتطبيقية في:

١-اضافه رؤية جديدة للباحث الاجتماعي في كيفية التعامل مع ظواهر التمييز الجندري ضد المرأة بصورة عامة والمرأة النازحة بصورة خاصه.

٢- الكلفة الاجتماعية لمعاناة المراة مجتمعيا تتزايد وبشكل لافت للنظر وهذا الأمر يستوجب دراسة للوصول الى التشخيص الدقيق ليتبعة مجموعة من الاستراتيجيات التنموية الهادفة الى القضاء على التمييز ومعوقات الأندماج.

٣-تزويد الباحثين والاخصائيين الاجتماعيين ورجال السياسة والاقتصاد....الخ،بالمؤشرات والأحصائيات الخاصه بمواضيع المراة،والتي يجب مراعاتها عند وضع السياسات التنموية المجتمعية.

٤-توفير بيانات مهمة وثرية عن الواقع الاجتماعي للمرأة بشكل عام والمرأة النازحة بشكل خاص في مجالات الصحة والدخل والتعليم،لعلها تسهم في حماية المراة خلال رسم السياسات المجتمعية في الخطط التنموية للدولة.

ثالثا:أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف النوعية والكمية وأرشاد صانعي القرار ومتخذية في العراق الى وضع سياسات وبرامج تنموية متعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز الجندري،وذلك من خلال:

١-التعرف على تنامي معوقات الاندماج المجتمعي للمراة النازحة في الأقليم.

٢- التعرف على الواقع المجتمعي للمراة،ولاسيما في المناطق النازحة اليها.

٣-أقتراح نموذج اصلاحي(سياسة اجتماعية) لمواجهة التحديات التي تقف امام الأندماج والمشاركة المجتمعية للمرأة من جهه والقضاء او الحد على المشاكل التي تواجهها في الوقت الحاضر.

المحور الثاني:تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية:

اولا:السياسة الأجتماعية:

تعني السياسة الأجتماعية في نظر ريتشارد تتمس: خطة حكومية وضعت بعد محاولات بذلت لدراسة الموقف وتقدير المستقبل وتحديد الأتجاهات لتلافي متاعب متوقعة أو التحكم في مواقف معينة من أجل تحقيق الرفاهية الأجتماعية(١). فيما عرفها توماس اليوت:بانها أتجاهات ملزمة لتحقيق أهداف أجتماعية تتظمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب أستخدامة في العمل الأجتماعي(٢).أما عبدالمنعم شوقي فقد عرفها:بأنها القواعد والأتجاهات العامة المستمدة من فلسفة الأصلاح الاجتماعي ويجب مراعاتها عند اختيار ميادين العمل والفئات والمشكلات وأسلوب العمل(٣).

ثانيا:المرأة:

وتعني الشق الثاني من الأنسان المعمر في هذه الارض،ولفظة المرأة في اللغة العربية مشتقة من فعل (مرأ) وتعني كمال الأنسانية(٤)،ومن هنا فان (المرء)هو الأنسان والمرأة هي مؤنث الانسان(٥).

ثالثا:المجتمعات المأزومة:

قبل التطرق الى تعريف مصطلح المجتمع المازوم،لابد من تعريف مصطلحي (الأزمة _ المجتمع).

فقد عرف المجتمع لغويا بانه:مكان الأجتماع ومشتق من فعل(جمع يجمع)(٦)،فيما يعرف في قاموس Webster بانه:الناس بشكل عام،أو هو جمعية او جماعة من الأشخاص التي اجتمعت لغرض محدد(الفائدة المتبادلة)(٧)،ويعرفه هوبهاوس: بانه مجموعة الافراد الذين يقطنون بقعة جغرافية محددة ومعترف بها من الناحية السياسية،ولهؤلاء الافراد مجموعة من المقاييس والعادات والتقاليد والقيم والأهداف المشتركة المتبادلة التي أساسها اللغة والتاريخ والمصير المشترك(٨).

اما مفهوم الأزمة فتمتد جذور هذا المصطلح تاريخيا الى علم الطب الاغريقي القديم،حيث كان يستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهمة او لحظات مصيرية في تطور المرض، وبحلول القرن التاسع عشر تواتر استخدامه للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة،او لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٩)،وتعبر ايضا عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في احدى الكيانات الأدارية(دولة–مؤسسة–مشروع–أسرة....الخ) تتلاحق فيها الاحداث وتتشابك معها الاسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار القدرة على السيطرة او تحديد اتجاهاتها المستقبلية(١٠)،بمعنى وجود تناقضات داخلية في النظام الأجتماعي.

اما مصطلح المجتمع المأزوم فقد جاء في معجم لسان العرب ب(مأزوم)،ومتأزم بمعنى المتألم لازمة الزمان وشدته(١١)،وهو تعبير لانهيار منظومة الضبط الأجتماعي الرسمي والغير رسمي وتفاقم الصراعات المسلحة الخارجية والداخلية وازدياد الولاءات والعصبيات الفرعية على حساب الولاء الوطني(١٢).

رابعا: العنف:

يمثل العنف احد الأستجابات الخطيرة والمهمه على وجود الازمات المجتمعية،اي نتيجة لها وليس سببا مباشرا.ويعرف العنف بانه:شكلا من اشكال السلوك التي تكسر التفاعل التلقائي في موقف أجتماعي يسلك فيه احد الفاعلين بشكل يثير أستجابة غاضبة او عنيفة من قبل الفاعل الاخر،ويتحول فيه بقية الفاعلين الى ضحايا(١٣)،اما ارون ريمون يرى ان العنف هو:كل مبادرة تتدخل بصورة خطرة في حرية الأخر وتحاول ان تحرمة حرية التفكير والراي وتنتهي بتحويلة الى مشروع يمتصة ويكتنفة دون ان يعاملة كعضو حر(١٤)،فيما يرى كل من براون وهربرت ان العنف :سلوك مدفوع للغضب ويشمل أستعماله القوة الجسدية نحو الطرف الاخر(١٥).

ويرتبط مفهوم العنف في هذا البحث وعلى نحو قريب بمفوم التمييز**Discrimination**،والذي يعني اي تفريق او أستبعاد يقوم على اساس العرق او اللون او الجنس ويكون من شانه أبطال او أضعاف تكافؤ الفرص أو المعاملة في المهنة(١٦).

فيما يشير مفهوم عدم تكافؤ الفرص الى عدم العدالة في معاملة النساء والرجال وفقا لاحتياجات كل منهما،ويتضمن ذلك المساواة في المعاملة او الأختلاف في المعاملة ولكن بشكل يعادل المساواة من حيث الحقوق والمزايا والالتزامات والفرص المتاحة وفرص النفاذ الى جميع جوانب المشاركة الأقتصادية والسياسية والأجتماعية وعدم مواجهه العوائق على أساس الجنس(١٧)،ولهذا فقد عرف هوبهاوس العدالة :بانها نوع من أنواع المساواة لها أهميتها الجوهرية في تحقيق الصالح العام،والمساواة هذه تتجسد في تطبيق الاحكام والقوانيين على الجميع بالتساوي وبدون اي تمييز(١٨).

المحور الثالث: بعض الأطر النظرية المفسرة لموضوع البحث.

يتناول هذا المحور بعض المداخل النظرية المهتمة بقضايا المراة والعنف،ثم عرض مدخل تمكين المراة،والذي سيتبناة الباحث في السياسة الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بعيدا عن التمييز على اساس الجنس.

اولا:نظرية الحركات النسوية:

لقد اختلفت في تفسير المسائل الخاصه بالتمييز ضد المراة،رغم اتفاقها على ان المراة تحتل مرتبة متدنية لو قيست بمرتبة او مكانه الرجل.

ظهرت تصنيفات متعدده للنظرية النسوية لعد اتفاقها على راي واحد،فعلى سبيل المثال نذكر النسوية الليبرالية والماركسية والتقليدية والاشتراكية والراديكالية.

فقد اهتمت النسوية الليبرالية والاشتراكية بقضايا مساواة المراة والرجل في الموارد والحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهي من المطالب الاساسية للموجة الاولى من الحركات النسوية،اما الراديكالية والتي يطلق عليها البعض (حركة التمركز حول الانثى)،فهي لا تهدف الى استبدال قوة الرجل بقوة المراة فحسب،بل مجتمع غير متدرج لاتوجد صفوة تعيش على الاستغلال والسيطرة على الاخرين(١٩).

والهدف الاساسي من تحرير المراة بالنسبة للنسوية هو تحقيق المزيد من المساواة بين الرجال والنساء،وبالتاكيد العملي على زيادة المشاركة المجتمعية للمراة،وايضا انتقاد الافكار السائدة التي ترجع فكرة تبعية النساء والخضوع للرجل الى العوامل البيولوجية،كما اشارت سيمون دي بوفوار الى ذلك،واعتبرت ان الانثى هي الاصل. واشارت النظرية النسوية الى ان العنف الواقع على المراة وباشكالة المتعددة يرجع الى طبيعة التوقعات التقليدية في النظام الاجتماعي السائد في المجتمع والمرتبطة بالنوع الاجتماعي،والذي يقوم على اساس عدم المساواة بين الجنسين وفرض الدور الذكوري الذي يسمح للرجال باستخدام العنف ضد المراة للحيلولة دون استقلاليتها ووجودها وزيادة قوتها،وترى هذه النظرية ان البناء الاجتماعي يدعم سيطرة الرجل(٢٠).

ثانيا:نظرية ثقافة العنف:

تعتبر نظرية ثقافة العنف من المداخل النظرية الحديثة التي بنيت على أفتراض وجود ثقافة للعنف تجسد اتجاهات المجتمع نحو العنف،مثل تمجيد العنف في الدوريات ووسائل الأعلام واعتناق معايير أجتماعية تقوم على افكار مثل(الغاية تبرر الوسيلة)،وأيضا اذكاء قوانيين التنافس في التعاملات الأقتصادية والأجتماعية على النحو الذي تجعلة القانون الأساسي للبقاء مما يزيد معه العنف،وبالتالي تنتج ثقافات اساسية او فرعية تمجد

العنف وتقره شريعة وتبرر نماذجة في المجتمع(٢١)،وتكمن فائدة هذه النظرية في تفسير العنف بانها تلقي الضوء على الدور الذي يلعبه تكرار السلوك العنيف في دعم القيم الخاصه والميول التربوية التي يترتب عليها مزيدا من السلوك العنيف(٢٢).

ثالثا:مدخل التمكين:

ويعتبر احد المناهج التي استخدمت لأدماج المرأة في التنمية، حيث يعترف بالمراة عنصرا فاعلا في التنمية والمجتمع،وبالتالي يسعى الى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضد المرأة من خلال توفير الادوات التي تضمن نجاح مشاركتها بالاعتماد على الذات،ومن خلال تعزيز مكانتها في المجتمع(٢٣)،وايضا العمليات التي تساعد النساء اللائي لاحول لهن ولاقوة في الحصول على الأستقلال الذاتي والتحكم والثقة بالنفس،وارتبط هذا المفهوم بمفاهيم حقوق الانسان واللامساواة(٢٤).

وقد عرف صندوق الأمم المتحدة الأنمائي للمرأة التمكين بانه:عملية تمكين النساء وزيادة وعيهن عن طريق توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية(٢٥).

ويكتسب التمكين اهمية اضافية في مقارنة النوع الأجتماعي والتنمية،لانه يقوم على ثلاث مظاهر مترابطة في تمكين المراة وهي(٢٦):

- مظهر القدرة على: **power to** الذي يمكن النساء من المشاركة بنشاط متساو في صنع القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- مظهر القدرة مع: **power with** الذي يمكن النساء من تنظيم انفسهن مع غيرهن من أجل تحقيق أهداف مشتركة.
- مظهر القدرة في: **power with in** الذي يمكن النساء من أن يصبحن أكثر وعيا وثقة بالنفس.

وتتركز مجالات تمكين المرأة في التعليم والصحة والمعلومات والدخل والوضع الأقتصادي والسياسي والقانوني وعملية أتخاذ القرار أو صنعه.

هذا ويمكن حصر الانواع الرئيسية بالتمكين في (التمكين الأجتماعي والسياسي والأقتصادي والقانوني والمؤسسي).

ويهدف التمكين بصفه عامه الى اكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته،وما بداخلة من قدرات ومهارات يصل بها الى نوعية الحياة التي يطمح اليها(٢٧)،فيما أشار السروجي الى ان التمكين يمتاز بعده خصائص اهما(٢٨):

- التمكين قوة وسلطة وتاثير مرتبط بالقدرات والامكانات.
- التمكين حرية وبداع.
- وسيلة لتحقيق الأهداف المجتمعية مؤشرات لعائد التنمية والرعاية.
- وسيلة للعدالة ومحاربة الفساد وزيادة الثقة والتضامن الأجتماعي

المحور الرابع:المراة العراقية_الواقع وتطلعات نحو مستقبل افضل.

يكاد يتفق اغلب العلماء والمفكرين بان الانسان هو الكائن الوحيد الذي يتاثر ويؤثر اجتماعيا،فيتأثر باهلة ومجتمعه وتاريخة وكل ما يحيط به،ليؤثر فيما بعد في بناء شخصية ابنائه وسيرتهم وتاريخهم فيرسم لهم الاطار الذي يتحركون فيه.

فعندما تتاثر المراة او تصطدم بواقع تشكل فيه القيم والثقافة التقليدية قوالبا بدأت تؤثر عليها بشكل كبير،ليتدنى مركزها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.والازمات والحروب التي واجهها المجتمع ايضا،ادت الى تغييرات مجتمعية عميقة على صعيد الفعاليات والنشاطات الاقتصادية وانفصال العوائل وزيادة البطالة والفقر والتهميش والاقصاء والتسرب من المؤسسة التعليمية.....الخ.

سوف يتم التطرق الى العوامل المفسرة لتنامي التمييز الجندري والعنف ضد المراة والواقع المجتمعي الذي تعيشه المراة وما هي التشريعات والمواثيق الدولية والوطنية المهتمه لحماية المراة.

اولا:العوامل المفسرة لتنامي العنف والتمييز الجندري.

تقف خلف كل ظاهرة او سلوك او تصرف ان كان سلوكا جيدا او سيئا او عنيفا جملة من الاسباب والعوامل التي تفسر استخدام الانسان لهذا النهج او السلوك،واعتقد ان للتمييز والتهميش والاقصاء والعنف الممارس ضد المراة عدد كبير من الاسباب المتوزعة على المدارس الفكرية المهتمه بدراسة ظاهرة التمييز،ويمكن تقسيمها الى عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية،وسنعرض اهم هذه العوامل والاسباب وكالاتي:

١- يشير اميل دوركهايم الى ان العنف والتمييز وليد الظروف الاجتماعية التي يمر بها المجتمع او تمر بها المجتمعات(٢٩)،فالتحولات المجتمعية التي اجتاحت المنطقة العربية بصورة عامة والعراق بصورة خاصه مثل الحروب والازمات والصراعات الداخلية والخارجية ادت بشكل كبير الى زيادة العنف والفقر والاستغلال والتمييز ضد المراة.

٢- ضعف الرقابة وتطبيق القوانيين والتشريعات الملزمة لحماية المراة في ميادين العمل من التهميش والاقصاء او العنف بجميع اشكاله في العمل او المنزل.والاهتمام بتشريع بالقوانيين اكثر من مراقبة تنفيذها.

٣- تعتبر البعض من العادات والقيم والاعراف ذات النمط الذكوري من العوامل الاساسية المؤدية الى تهميش المراة واقصائها وتعرضها لشتى انواع العنف،بحيث تبقى في متبة ادنة اجتماعيا من مرتبة الرجل(٣٠). ولاسيما في ظل ارجاع التبريرات الى الدين من جهه او الى الفوارق البيولوجية من جهه اخرى،وذلك اترسيخ الصورة النمطية في اذهان كلا الجنسين،بان المكان المناسب للمراة هو المنزل.

٤- لبعض اساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة دور كبير في اشاعة مظاهر التمييز والعنف المستشري ضد النساء،ان بعض الاساليب التربوية من قبل الاب و الام ،ولاسيما تنشئة الاناث على الاعمال المنزلية (المجال الخاص)والذكور على الاعمال العامة(المجال العام)،ساهمت ومما لاشك فيه في تنشئة الذكور على القوة والتسلط بينما الاناث تنشئة على القبول والامتثال والطاعة والخنوع.

٥-كما تقوم الثقافة المجتمعية السائدة على فكرة تفوق الرجل على المراة واختصاصة بالسلطة والعمل خارج المنزل وارتكاز هوية المراة على امومتها ودورها في المنزل،وينظر الى النشاط السياسي للمراة بانه ترفا او الخارج عن المألوف(٣١).

٦- ظهور نمط الانتاج الاسيوي او الشرقي حسب راي كارل ماركس،والذي تم تعميمة ليشمل جميع بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية،حيث لم يكن يسمح للمراة للخروج من نطاق العائلة واصبحت مهمتها الحفاظ على الاسرة حتى اضحت تنظر الى وضعها وكانه امر واقع،فاقتنعت بمكانتها الثانوية والهامشية تلك(٣٢).

٧- النظام الراسمالي ساهم وبشكل فعال في تدني المركز الاجتماعي للمراة وانتشار الامراض الاجتماعية الخاصه بها،مثل الفقر والبطالة وتأنيث العمل والتهميش والاقصاء،وحسب راي ماركس فان التمييز ينتج من خلال:استغلال المراة في العمل الاضافي،وبعض الانظمة تسمح وتشجع على العداء والعنف الجسدي(٣٣). فالليبرالية الجديدة او الاقتصاد الراسمالي يبتعد عن مفاهيم العدالة الاجتماعية والمساواة والتي قادت الى مأزق التهميش والاقصاء وتدني مركز المراة اجتماعيا(٣٤).

٨- ساهمت الحروب والنزاعات المسلحة في اقصاء المراة اجتماعيا وانسحابها من المشاركة في مجالات عده،اما مشاركتها في هذه الاوقات او الازمان جاءت لسد الفراغ في ظل مشاركة الرجال في المعارك والحروب،ثم تنسحب بعد انتهاء الحروب ورجوع الرجال الى اعمالهم ووظائفهم السابقة،وهذا ما حصل في الحرب العراقية_الايرانية على سبيل المثال.ففي وقت الحروب تحولت النساء الى ادوات للانجاب لزيادة القوى العاملة والجنود تحت مسميات(حملة الانجاب) في ظل توفير الدعم المالي لهذه الحملة،ومن ثم تمنح

اجازة سنوية لتصبح عاطلة عن العمل مقابل مبلغ محدود من المال(٣٥).فيما ساهمت الاوضاع الامنية غير المستقرة باثار سلبية كبيرة على النساء مثل الاغتصاب والتهجير القسري والعنف وادى الى بقاء المراة في المنزل خوفا من هذه الاحداث.

٩- واخيرا ونتيجة لما سبق،فاني اجد ان للمراة دور كبير في تدني مركزها الاجتماعي وتعرضها للتهميش والاقصاء والبطالة والتمييز.....الخ،لاسيما في ظل الخضوع والاستسلام واليقين بان هذا المركز الاجتماعي اصبح امرا مفروض ومقبول اجتماعيا ومن المسلمات الاساسية لديمومة المجتمع والاسرة.ولاسيما وان الفصل المهني في مجالات العمل ناتج عن التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الام في المنزل.

وهذا ما اشار اليه العالم سيلفمان في نظريته الخنوع والاستكانة عام ١٩٦٥،واشار الى ان الفرد يعيش في حاله من الخنوع او الخضوع والاستكانة وهذه الحاله مكتسبة ومتعلمة من عملية التنشئة الاجتماعية الاولى للفرد،فهو يتصور انه فاقد السيطرة على كل شيء في البيئة المحيطة،وهذا يؤدي الى ردود افعال سلبية منه اتجاة اي موقف او سلوك او صدمة يتعرض لها(٣٦).حتى اصبحت مسالة الانسحاب من العمل امرا طبيعيا بعد الزواج او انجاب الطفل الاول او ظهور المشاكل والصراعات الاسرية لعدم التوفيق بين الاعمال المنزلية والاعمال الاخرى.

ثانيا:المراة العراقية بين الواقع والطموح.

تعتبر المراة الشريك الحقيقي للرجل في المجتمع،حيث تضطلع بادوار مجتمعية كبيرة رغم ما تعانية من تقييد العادات والتقاليد الوروثة التي وقفت ولازالت حجر عثرة امام المشاركة الفاعلة.لاسيما بعد ان اصبحت تشكل نصف المجتمع،اذا بلغ عدد النساء في العراق لعام ٢٠١٢ (١٦,٧)مليون امراة وبنسبة (٤٩%)(٣٧).اما في عام ٢٠١١ فقد كانت نسبتها قريبة جدا من نسبة الرجال،حيث بلغت نسبة الاناث ٤٩,٧%(٣٨).

فالواقع الاجتماعي الذي تعيشة المراة العراقية في الوقت الحاضر وفي ظل الازمات والحروب والصراعات....الخ،ادى الى تغيرات مجتمعية عميقة على صعيد الفعاليات والنشاطات الاقتصادية وانفصال العوائل وزيادة نسب البطالة والتهميش والاقصاء والفقر وضعف التحصيل العلمي والتسرب من المدارس والجامعات او عدم التحاقهن بها اصلا....الخ.

وسوف يتم التطرق الى الواقع الاجتماعي من خلال ابراز اهم المشاكل والامراض الاجتماعية التي تعاني منها المراة العراقية في وقتنا الحاضر وكالاتي:

١- المشاكل الاسرية:

تواجه المراة مشاكل كبيرة،ولعل من الاهمية ان نستعرض اهم هذه المشاكل بصورة عامة ومعوقات النساء النازحات بصورة خاصه،ومن اهم هذه المشاكل مثلا(العنف-الترمل-الطلاق-التيتم....الخ).

فقد عانت المراة العراقية من الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية بسبب تدني المستوى المعاشي وقلة الموارد التي تحصل عليها،لاسيما بعد الحصار الاقتصادي عام ١٩٩٠،وما تلتها من السنوات وصولا الى عام ٢٠٠٣ مما انعكس على العلاقات الاجتماعية لتبرز عدد من الظواهر الاجتماعية السلبية مثل الكابة والقلق النفسي ومعاناة الاناث من الحرمان العاطفي....الخ،لتنتج عنه مشاكل التفكك الاسري وجنوح الاحداث.

واشارت تقارير التنمية البشرية الى ان المخاطر الاكثر تهديدا لامن الانسان هي فقدان الامن السياسي وبنسبة ٥١% والامن الاقتصادي بنسة ٤٩%(٣٩).واشار تقرير الحكومة السورية الى ان ٢٧% من الاسر العراقية في سوريا بدون معيل لها،وقد تمخض عن هذا دفع النساء الى البغاء وبنسب كبيرة(٤٠).

اما حالات الطلاق فقد ازدادت وبشكل ملفت للنظر،ولاسيما بعد ٢٠٠٣،حيث شهد عام ٢٠٠٤ نحو ١٦١٧١٨ دعوة طلاق في حين بلغت عام ٢٠٠٥(١٤٥٤٤٤) حاله.واوضح الالوسي* ان نسبة الاقبال على الزواج ازداد بنسب ظئيلة،فيما ازدادت نسب الطلاق بمعدل الثلثين،واشارت احصائيات ٢٠٠٦ الى حسم ١٧٩ حاله او قضية طلاق داخل محكمة الموصل بينما تضاعف العدد الى ٢٠٢ حاله طلاق محسومة لغاية ٢٠٠٧/٦/١٥ (٤١). وقد ارتفعت معدلات الطلاق بوتيرة عالية من ٢٨٦٩٠ عام ٢٠٠٤ الى ٥٩٥١٥ حاله لعام ٢٠١١ وبنسبة زيادة تجاوزت ال(١٠٠%)، وهو مؤشر يعكس تدهور نوعية الحياة الاجتماعية(٤٢).

اما فيما يخص العنف فلاتزال العديد من النساء يتعرضن للعنف باشكالة المتعدد،اذ تعرضت حوالي ٤٦% من الفتيات بعمر(١٠-١٤)سنه لعنف من احد افراد الاسرة،فيما تعرضت ٣٦% من النساء المتزوجات لاحد اشكال العنف المعنوي من الزواج(٤٣).

هذا وقد اثر العنف على المراة،فالعديد من النساء تركن الوظيفة خوفا من القتل او الخطف،اما جرائم الشرف فقد حصدت ارواح الكثير من النساء وقد تم تبرير ذلك بانها حالات انتحار،فقد بلغ عدد النساء اللواتي تم قتلهن وصور ذلك على انه انتحار بلغ ٢٢١٠ امراة بين الاعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٦)،(٤٤).فيما ذكر مصدر طبي الى ان مستشفى الحسين يستقبل حالتي انتحار اسبوعيا لعام٢٠١١.(٤٥).

وخارج المنزل فينتشر العنف ضد النساء حسب رايهن في الاماكن التي يختلط بها كلا الجنسين،حيث افادت (١٩,٥%) و(١٨,٩%) من النساء بان اكثر الاماكن التي تتعرض فيها النساء للعنف اللفظي والمعنوي او المضايقات في الشارع واماكن التسوق،ومن ثم تاتي وسائل المواصلات بنسة١٠,٥%،(٤٥).

وفيما يخص اعداد الارامل والايتام فقد وجدت ان هناك تباين كبير في الاعداد والاحصائيات المذكورة،فقد اظهر مسح الاحوال المعيشية ان (٨%) من مجموع النساء المبحوثات هن ارامل،وهذا ما اكدته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،وتشير اخر احصائية ان عدد الارامل اللواتي يحصلن على معونات حكومية تقدر ب(١٢٠٠٠٠) ارملة اي ما يزيد عن ٨%(٤٦)،فيما اشارت وزارة المراة الى ان عدد الارامل بلغ ٢٠٦٨٢ ارملة (٤٧).وهذا التباين ايضا يشكل انعكاسا حقيقا الانتهاكات ضد المراة عند هذا الحد بل تعدت حدود العقل والمنطق.

فما حدث مؤخرا في البصرة لايمكن ان يتقبلة العقل ولا الشرع نهائيا،حيث قامت بعض العشائر بتقديم ٥٠ امراة لفصل عشائري لحل النزاع بين العشيرتين في شمال البصرة،وهذا ما تم استنكارة من قبل المرجعيات الدينية والسياسية والمنظمات المهتمة بحقوق الانسان،ولا يختلف هذا الفعل عن الجرائم التي قام بها داعش في سوريا والعراق.

واخيرا،فان نسب النساء المعيلات للاسرة قد انخفض من ١١,٥% عام ٢٠٠٦ الى ٧,٧% لعام ٢٠١١.

٢- التعليم:

لقد ادرك المربون والمؤرخون وعلماء الاجتماع والاقتصاد اهمية التعليم ودورة في تحقيق التنمية،ولكن لو نظرنا الى الواقع التعليمي في العراق،ولاسيما فيما يخص المراة،سنجد انه واقعا مؤلما،وبالذات في المناطق الريفية،حيث ظواهر التسرب من المدارس او عدم ارسالهن اطلاقا او مجرد معرفة الكتابة والقراءة ،ومن ثم ارغامهن على ترك المدرسة او التعليم.

علما ان الحكومة اكدت على ضرورة الارتقاء بالمستوى التعليمي من اجل النهوض بالمجتمع وتطوير امكانيات وقابليات افرادة لتمكينهم علميا وثقافيا وتربويا.وكفل الدستور العراقي ذلك في

المادة(٣٤) بان التعليم عامل اساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو الزامي في المرحلة الابتدائية،وتكفل الدولة ايضا مكافحة الامية(٤٨).

وبسبب الازمات والثقافة البطرياركية لاتزال فجوة النوع واضحة وبشكل كبير،ففي اغلب مناطق العراق نجد ان الاناث لا يحضن بنفس الفرص لدخول مجال التعليم مثلما يحصل عليها الذكور،فقد اثار دليل التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ ان هناك مستويات مرتفعة في التعليم،الا انه لا يعكس تقدما ملموسا. حيث تبلغ نسبة الاناث الى مجموع الطلبة والطالبات ٤٣% للعام الدراسي ٢٠٠٧- ٢٠٠٨(٤٩). فيما لاتزال معدلات الامية مرتفعة بين السكان لكنها ترتفع اكثر بين النساء،وايضا تدني المستوى العلمي،اذ ان حوالي ٢٢% لايستطعن القراءة والكتابة واكثر من ثلث النساء لا يتجاوز تحصيلهن الدراسي الابتدائية وحوالي ١٨% اتممن الدراسة الاعدادية،وترتفع الامية عند النساء في اقليم كردستان الى ٣٢,١% مقارنة ببقية المحافظات،وتتسع الفجوة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتي بلغت ٩٦% للذكور مقابل ٨٨% وتتقلص في المتوسطة وتنعدم في المرحلة الاعدادية(٥٠)

٣- الصحة:

لم تؤشر فروقات في الواقع الصحي بين كلا الجنسين،فالخدمة الصحية متاحة لكلا الجنسين بمستوى واحد،باستثناء ارتفاع نسب الاصابة بسرطان الثدي الذي يصيب النساء ليصل الى حوالي ٣٥% من حالات الاصابه بالسرطان المسجلة لدى وزارة الصحة(٥١).

لكن الامراض والاصابات ظهرت جليا وبشكل واضح عند المراة النازحة ،وهذا ما سيتم التطرق اليه لاحقا وبشكل اكثر تفصيل.

٤-المجال الاقتصادي:

انخفضت نسبة البطالة عند النساء على مستوى العراق الى ١٢,٦% عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠٠٨ الذي شكل ١٩,٦٤%،لكن لاتزال مشاركة المراة داخل قوة العمل لعام ٢٠١١ منخفضة بالمقارنة بما كانت علية عام ٢٠٠٨(٥٢)،وقد انخفضت نسبة مشاركة المراة في النشاط الاقتصادي من ١٤,٢% لعام ٢٠٠٣ الى ١٣% عام ٢٠١١(٥٣).

٥- المشاركة السياسية:

لقد سجلت الاعوام الاخيرة تراجعا في المشاركة السياسية للمراة،حيث سجل تراجعا في نسب النساء في الدورة البرلمانية الحالية ليصل الى ٢٥% بعد ان كان ٢٧,٣% عام ٢٠٠٧، كما تراجع عدد الوزيرات من ستة الى وزيرة واحدة(٥٤).

ثالثا:الانتهاكات ضد المراة العراقية في ظل الازمة.

عالميا....تم التسليم بان العنف الموجة ضد المراة،اصبح يشكل انتهاكا لحقوق الانسان الاساسية،والمراة العراقية اصبحت تعاني من اشكال متعددة من الانتهاكات المركبة،فهي عانت كثيرا من الاثار الناجمة عن الاحتلال الامريكي (فضيحة ابوغريب) والقتل والتهجير....الخ،ولازالت تعاني العنف الاسري والاجتماعي،وتمارس هذه الانتهاكات ضمن نسق اجتماعي متكامل يبررة تبعية المراة للرجل في المجالين العام والخاص.ومنذ عام ٢٠٠٣ الى ٢٠١٤ ازدادت حالات ومظاهر لم نالفها كثيرا في المجتمع العراقي مثل تجنيد الفتيات من قبل المسلحين وعصابات الخطف والانتحاريات....الخ.

فالنزاعات المسلحة الداخلية تؤدي الى تفتيت البنى الاجتماعية داخل المجتمع،مما يؤدي الى زيادة اضعاف المراة وتهميش مكانتها وتعميق الفجوة الجندرية التي تعاني منها مسبقا.وحين يقع النزاع او الحروب المسلحة فان الرجال او من ينخرطون في القتال،وعلى حين غرة نجد ان المراة اما معيلة للاسرة او ارملة او يتيمة،لتصبح مضظرة لاعالة وحماية عائلتها(٥٥).

الا ان هذا الواقع المرير والانتهاكات والمخاطر ازدادت وبشكل كبير مع بداية عام ٢٠١٤،ولاسيما بداية الحرب ضد داعش في الانبار وما تبعة من سقوط الموصل وصلاح الدين واجزاء كبيرة من ديالى وكركوك ومناطق اخرى. ليحتل الدواعش مناطق تعادل نصف مساحة العراق.وهذا القى بعبئة على المراة وحملها اعباءا تتجاوز مقدرتها.

فالمراة العراقية تعتبر من ابرز ضحايا النزاعات والحروب المسلحة التي تجاوزت الثلاثين عاما،بدءا بحرب ايران ثم حرب الخليج وصولا الى الغزو الامريكي،وما تلته من ظهور جهات مسلحة خارج اطار الدولة،هذه افقدت المراة العديد من الحقوق التي كانت تتمتع بها بمقتضى دستور عام ١٩٧٠ في مجالات الصحة والتعليم والتوظيف،وذلك بسبب انعدام الامن،وهذا ما جعل الخوف جزءا من حياة كل امراة وفتاة في العراق(٥٦).

ثم ازدادت هذه الانتهاكات والمخاطر مع نهاية ٢٠١٣ وبداية الحرب مع داعش في العراق،حيث بدأت حالات النزوح الكبيرة الى اقليم كردستان والمحافظات الجنوبية والى بغداد في الربع الاول من عام ٢٠١٥ او مغادرة العراق،ولاسيما الى الاردن وتركيا.وما رافق هذا التهجير وبهذه الاعداد من اعباء كبيرة على النساء،لاسيما مع السكن في المخيمات وموت اعداد كبيرة اثناء النزوح،وبالذات الاطفال او تعرض عدد من النساء الى القتل جراء القصف التبادل بين الطرفين.

وايضا تعرضهن للخطف والاغتصاب او بيعهن في الاسواق،كما حدث ويحدث في الموصل مع النساء الايزيديات.

حيث بلغ عدد النازحين ٣ ملايين نسمة لغاية شهر ايار من عام ٢٠١٥،وفي كردستان يوجد اكثر من مليوني نازح،وتبلغ عدد المخيمات ومراكز النازحين في الاقليم فقط حوالي ١٠٠٠ موقع،منها المخيمات والمجمعات والمدارس وهياكل البنايات وقاعات الكنائس وبيوت الطين في القرى.....الخ(٥٧).

وخلال لقائي مع مدير اسايش جمجمال في السليمانية،اكد لي وجود ما يقارب ٤٠٠٠ عائلة، يبلغ عدد النساء والفتيات في هذه المدينة الصغيرة اكثر من ١٥٠٠ امراة. حيث تعاني من عدم الذهاب الى المدارس،لاسيما في ظل الحالة المعيشية السيئة وايضا وقوف طوابير منهن ولساعات تجاوزت العشر ساعات على ابواب المنظمات الاغاثية للحصول على المعونات من اغذية او اغطية ....الخ،حتى بات يطلق على المراة النازحة بالمصطلح الكردي(جناحة) وتعني خطية.بينما تجد الزوج او الاب او الابن ينعم بالراحة والمراة تقف تحت اشعة الشمس اللاهبة او الامطار.والصور المرفقة في الملحق توضح حجم المعاناة.

وقد تعرضت المراة الايزيدية الى ابشع جرائم العصر بسبب اقتحام تنظيم داعش الى قضاء سنجار في ٢٠١٤/٨/٣ وعند هروبهن فقد قضين اوقات طويلة على جبل سنجار،وفقدت النساء اطفالهن بسبب الاجواء الحارة وعدم وجود الماوى فافترشت الارض وكانت الصخور والجبال هي الملاذ الامن لهن من داعش.اما الفتيات اللواتي بقين تحت قبضة داعش فيتم عرضهن في سوق الرقيق في مدينة الرقة السورية او اغتصابهن،فيما تم حرق فتاة تبلغ من العمر عشرين سنة وهي حية بعد رفضها المشاركة في عمل شاذ يخل بكرامتها وانسانيتها(٥٨).

كذلك تعرض المراة او عائلتها للجلد او القتل او تفجير منازلهن اذما رفضت الزواج من المسلحين العرب او الاجانب،وهذا ما حصل في مدينة الفلوجة والرمادي،حيث هربت العوائل لرفضها ذلك العمل

او الفعل.وقيام التنظيم باعدام المرشحات في الانتخابات الاخيرة ،حيت تم اعدام (سعاد احمد خضر) عن القائمة العربية في الموصل بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٨.

اضافه الى ما ذكر فان المعاناة ازدادت مع سكن الاسر في مناطق غير صالحة للسكن ولاتتوفر فيها ابسط شروط الصحة،في اربيل ودهوك وبالقرب من المدينة السياحية وعامرية الفلوجة في الانبار.....الخ،حيث انتشرت امراض كثيرة مثل الجرب والحساسية والطفح الجلدي وايضا امراض الجهاز التنفسي،بسبب تطاير الخيم وحرارة الاجواء وبقاء العوائل في العراء،وعدم وجود او توفر الخدمات او الرعاية الصحية للنازحات،ساهم بشكل كبير في انتشار الامراض والاوبئة.

وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمراة ،دفع البعض الى النزول الى الشارع للتسول او بيع الاطعمة والمناديل الورقية او ممارسة البغاء او مزاولة اعمال تحط من قيمتهن او كرامتهن الانسانية او التعرض لاشكال العنف ومنها التحرش الجنسي واللفظي في الشوارع او داخل المخيمات(٥٩).

كما عانت ولاتزال من الضغوط والامراض النفسية،ولاسيما المراة النازحة،يرجع الى المستقبل المجهول وقصف النازل والفقر والعوز المادي والمعنوي وذهاب الازواج والابناء الى ساحات القتال وعدم الاقتناع بوجود حلول سريعة، ساهم وبشكل كبير في معاناة النساء من قلق واضطراب وتوتر،لاسيما وان بعض النساء شاهدت اطفالهن يموتون امام اعينهن وهي عاجزة عن النقاذهم.لاسيما وان المراة في المجتمعات الذكورية غالبا ما تكون اقل قدرة على مواجهه الازمات.

بالاضافه الى وجود عدد كبير من النساء في الانبار وصلاح الدين غير قادرات على الخروج الى مناطق امنه،وذلك لان تنظيم داعش غلق جميع المنافذ ولا يسمح للعوائل بالخروج،وبالذات مدينتي الفلوجة والشرقاط.

ويمكن ان نخلص الى اهم نتائج او الاثار المجتمعية للانتهاكات الممارسة ضد المراة بالاتي:

١-زيادة اعداد الارامل والايتام (الاناث).

٢- مشاركة النساء والفتيات في اعمال ذات اجور منخفظة او ذات قيمة اجتماعية متدنية.

٣- ارتفاع نسب البطالة والفقر لدى النساء.

٤- زيادة حالات الاصابه بالامراض،ولاسيما الامراض المعدية والسكر وضغط الدم ومراض الجهاز التنفسي والامراض الجلدية.

٥- ارتفاع نسب التسول والتشرد والانحرافات السلوكية،لاسيما التحرش واللفظي والجنسي ضد الفتيات الصغار.

٦- ازدياد الامراض النفسية بشكل واضح،لاسيما القلق والاضطراب والاكتئاب.

٧- ارتفاع نسب التسرب من المدارس والكليات،وبالذات طالبات جامعة الانبار،وذلك لعدم فتح مواقع رديفة في الاقليم،ساهم وبشكل كبير في ضياع السنة الدراسية.

٨- ارتفاع نسب الطلاق،ولاسيما صغيرات السن نتيجة لهجرة اعداد كبيرة من الشباب الى خارج العراق وترك زيجاتهم.

رابعا:التشريعات والمواثيق الدولية والمحلية لحماية المراة.

تعتبر التشريعات واجب ومبدأ انساني مهم جدا في البناء العلمي والانساني،وهي احد الركائز المهمة التي تعتمد عليها السياسة الاجتماعية في الحفاظ على كرامة الانسان وحقوقة والزام الدول على تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمراة، اذن فالتشريعات والدساتير هي ذخير المجتمع لتحقيق الرفاهية.

وقد حرصت الامم المتحدة منذ انشائها على الالتزام بمبدأ المساواة بين الرجل والمراة،وهو المبدا الذي اقرة ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٥،وتضمنة الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨(٦٠). وفي عام ١٩٨١ دخلت اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة حيز التنفيذ، ومنذ ذلك التاريخ

عقدت عده مؤتمرات اهمها المؤتمر العالمي للسكان في بوخارست ونيومكسيكو،وايضا المؤتمر العالمي الاول للمراة في نيروبي عام ١٩٨٥ والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ ومؤتمر بكين عام ١٩٩٥(٦١). واشار الامين العام السابق للامم المتحدة بطرس غالي في كلمتة امام المؤتمر الدولي الرابع في بكين"ان العنف ضد النساء مشكلة عالمية"،لذلك تحتاج الى ادانه عالمية(٦٢).

والقانون الدولي الانساني لا يفرق عموما بين كلا الجنسين،بل يلزم الدول الاعضاء بعدم التمييز على اساس الجنس،فالمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الاربع،تلزم الدول الاعضاء بالمعاملة الانسانية دون اي تمييز ضار يقوم على اساس الجنس،وتم تأكيد هذا المبدا في مواد عديدة اخرى في الاتفاقيات الاربع،لاسيما في الاتفاقية الرابعة بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب:المواد(١٣-١٥-٢٧-٩٦)،بالاضافه الى اقرار هذا القانون بضرورة منح النساء حماية خاصه بسبب احتياجاتهن(٦٣). كما ان المواد(١-١٣-٥٥-٧٦) في ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٥ والمواد(٢-٧-١٦-٢٣) في الاعلان العالمي لحقوق الانسان تقضي الى ضرورة حماية النساء وحريتهن(٦٤).

ووصل التطور اخيرا الى انشاء المحكمة الجنائية الدولية وفقا لاتفاقية روما عام ١٩٩٨،والتي دخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٢،ساهمت في تطوير الاهتمام الدولي بالعنف الموجه ضد المراة(٦٥).

اما في الدستور العراقي،فقد اشارت المادة (٣٥)بتحريم العمل القسري والعبودي ويحرم الاتجار بالنساء والاطفال والاتجار بالجنس،فيما اشارت المادة (٢٠)بحق مشاركة المراة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية ،بما فيها حق التصويت والترشيح.والمادة (٣٠)تكفل الدولة الضمان الاجتماعي للمراة والطفب وايضا الضمان الصحي والمقومات الاساسية للعيش حياة كريمة تؤمن لهن الدخل المناسب والسكن الملائم(٦٦).

خامسا:الاطار المنهجي للبحث.

١- منهج البحث:اعتمد الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة،لانه افضل المناهج لهذا النوع من الدراسات.

٢- ادوات جمع البيانات: تم اعتماد طريقتين لجمع البيانات والمعلومات وهما (المقابلة مع بعض القيادات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وطريقة استمارة الاستبانة).

٣- عينة البحث: استخدم الباحث عينة قصدية من النساء والفتيات اللواتي نزحن من بيوتهن اثناء الازمة الى اقليم كردستان ولعدم وجود احصائية رسمية ثابتة لعدد النازحات،ولاسيما في ظل حالات النزوح المتكرر والمستمر،وايضا رجوع عدد كبير من النساء الى صلاح الدين بعد تحريرها،فقد تم اختيار حجم العينة النهائي والمقدر ب(٤٠٠) مبحوثة.

٤- مجالات البحث:

أ- المجال المكاني:

اقليم كردستان (اربيل-دهوك-السليمانية)

ب- المجال الزماني: تم اجراء البحث بشقية النظري والميداني خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٢٥/٦/١-٢٠١٥/٩/١.

ج- المجال البشري: ويشمل النساء النازحات الى اقليم كردستان العراق.

سادسا:عرض وتحليل البيانات:

اولا:البيانات الاولية.

١- الجنس.

يعد متغير الجنس من المتغيرات المهمة في تحديد الخصائص الاجتماعية للعينة،ولاسيما عندما يتعلق الموضوع بالمراة،وتتاثر طبيعة الاسئلة بجنس المبحوثين وتكوينهم البيولوجي،وقد اشتملت عينة البحث على النساء فقط،وذلك لان الموضوع يخص النساء في المجتمعات المازومة.

جدول رقم(١)يوضح توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	ت	%
الاناث	٤٠٠	%١٠٠
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

٢- العمر.

يؤثر عمر المبحوثات بصورة واضحة في الاجابات على الاسئلة المطروحة في استمارة الاستبانة،لاسيما بين الشابات وكبار السن،فاللخبرة المتراكمة عبر السنين دور كبير ومهم في الاجابه،علما ان النساء او الفتيات صغيرات السن هن من يتعرضن للعنف والتمييز والاقصاء اكثر من كبار السن.

جدول رقم (٢) يوضح اعمار المبحوثات

العمر	ت	%
٢٥-٢٩	٣١	%٧,٧٥
٣٠-٣٤	٨٠	%٢٠
٣٥-٣٩	١٥٠	%٣٧,٥
٤٠-٤٤	٥٥	%١٣,٧٥
٤٥-٤٩	٤٠	%١٠
٥٠ فاكثر	٤٤	%١١
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

٣-المستوى التعليمي:

وهو اعلى مستوى تعليمي او شهادة حصلت عليها المبحوثات،وللتحصيل العلمي دور كبير في فهم وتحليل الاسئلة ومن ثم الاجابة عليها بمصداقية كبيرة،لاسيما وان الموضوع مهم من جهه ويهتم بشؤون المراة من جهه اخرى.

جدول رقم (٣) يوضح التحصيل العلمي للمبحوثات

التحصيل العلمي	ت	%
ابتدائية	٣٩	%٩,٧٥
متوسطة	٦٢	%١٥,٥
اعدادية	٧٤	%١٨,٥
دبلوم	٨٣	%٢٠,٧٥
بكلوريوس	١٤٢	%٣٥,٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

٤- الدخل:

للدخل الفردي والاسري اثر كبير وبالغ الاهمية على الاوضاع المعيشية للمبحوثات،لاسيما وان انقطاع الدخل ان استقطاع جزء منه يؤثر على المعيشة او الاندماج الاجتماعي والمشاركة المجتمعية،وعلى طبيعة الاجابه ايضا.

جدول رقم(٤) يوضح مدى كفاية الدخل الشهري للمبحوثات

كفاية الدخل الشهري	ت	%
يكفي ويزيد	٣٣	%٨,٢٥
يكفي	٥٥	%١٣,٧٥
لا يكفي	٣١٢	%٧٨
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

٥- عائدية السكن.

ويعني ذلك سكن المبحوثات،ولاسيما وان لهذا المتغير دور كبير في طبيعة الاجابة على الاسئلة،لاسيما وان سكن النساء في العشوائيات ومناطق غير امنه،اثر وبشكل كبير على نفسية النساء وطرق التفكير وايضا اجاباتهن.

جدول رقم(٥) يوضح عائدية سكن المبحوثات

عائدية السكن	ت	%
ايجار	١١٨	%٢٩,٥
عشوائيات	١٥	%٣,٧٥
هياكل	٣٠	%٧,٥
مدارس	٢٢	%٥,٥
بيوت طين	٣٥	%٨,٧٥
مخيمات	١٨٠	%٤٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

٦-عدد افراد الاسرة:

تتقسم الاسرة العراقية عادة الى اسر كبيرة ومتوسطة الحجم وصغيرة الحجم،وتشير اغلب الدراسات ان لحجم الاسرة اثر كبير في توفير الخدمات بصورة عامة(تعليمية-صحية-خدمات اخرى)،وتزداد الفجوة الجندرية في الاسر الكبيرة.

جدول رقم (٦) يوضح عدد افراد الاسرة

عدد افراد الاسرة	ت	%
٢-٣	٤٤	%١١
٤-٥	١١١	%٢٧,٧٥
٦-٧	١٢٧	%٣١,٧٥
٨ فاكثر	١١٨	%٢٩,٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

ثانيا: التحديات التي تواجهها المراة:الاسباب والنتائج.

هناك عدد من التحديات التي تقف حجر عثره امام حصول المراة العراقية على المكانه الاجتماعية المرموقة التي تناسب حجمها في المجتمع،والجدول رقم (٧) يوضح ذلك:

جدول رقم(٧) يوضح التحديات والمعيقات

الاجابات	ت	%
-معيقات اجتماعية	١٤٣	%٣٥,٧٥
-معيقات اقتصادية	٩٢	%٢٣
-معيقات ثقافية	٩٢	%٢٣
-معيقات سياسية	٦٠	%١٥
-جميع المعيقات	١٣	%٣,٢٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

ونستنتج من بيانات الجدول اعلاة ان جميع المعيقات كانت ولا زالت تشكل تحديا كبيرا للمراة في المشاركة والاندماج الاجتماعي،لاسيما بعد الاحداث الاخيرة،لكن تبقى التحديات الاجتماعية والثقافية من قيم وتقاليد وموروثات ثقافية تشكل حجر الاساس في تلك المعيقات والتحديات وبنسبة(٥٨,٧٥%) من مجموع المعيقات.بالاضافة الى المستوى المعاشي المتدني وانخفاض مستوى الدخل،واشارت احدى المبحوثات من محافظة ديالى الى انها تسكن في بيت متداع وقديم ووجدت صعوبة كبيرة في التاقلم،ولاسيما وان زوجها يعمل باجور يومية في تنظيف الشوارع وهي تعمل خياطة،والاخرى تحدثت عن حجم اسرتها،حيث لديها ٧ اطفال يعانون من امراض عديده،فيما ارجعت بعض المبحوثات الاسباب الى النواب والسياسيين على وجه الخصوص،واشرن الى ان النائبة الايزيدية فيان الدخيل دافعت وبكت على المراة الايزيدية فقط،وتناست بقية النساء،ولم تنادي بحقوق المراة النازحة بصورة عامة،مع انه يسجل لها كموقف مشرف لم يتجرأ بقية النواب والنائبات،ولاسيما سياسيي الطائفة السنية على فعل ذلك،بل تناسوا النازحين واهتموا بالمصالح الدنيوية.

وهذه التحديات اسهمت وبشكل كبير في تدني الواقع الصحي والتعليمي والخدمي وانتشار ظاهرة العنف الممارس ضد المراة النازحة،والجدول رقم (٨) يوضح مدى توفر الخدمات الصحية من عدمها:

جدول رقم(٨) يوضح مدى توفر الخدمات الصحية

الاجابات	ت	%
نعم	٩٢	%٣٣
لا	٣٠٨	%٧٧
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

وتشير بيانات الجدول اعلاة الى ان المراة لازالت تعاني من عدم توفر الخدمات الصحية،وهنا اقصد المراة النازحة،حيث حيث تسكن مناطق واماكن تفتقد الى الاجواء الصحية المناسبة للسكن.

اما اهم الخدمات الصحية الخاصه بالمراة والغير متوفرة في مناطق النزوح،فالجدول رقم(٩) يوضح ذلك ادناة:

جدول رقم(٩) يوضح عدم توفر الخدمات الصحية للنساء

الاجابات	ت	%
-خدمات الصحة الانجابية	٢٠٢	%٥٠,٥
-الطبيبات ذوي الاختصاص	١٩٨	%٤٩,٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

واشارت اغلب المبحوثات الى ان هناك معاناة كبيرة تواجهالمراة،لاسيما في ظل عدم وجود الاخصائيات بالامراض النسائية من جهه وعدم توفر الرعاية الصحية للنساء والنساء الحوامل وارتفاع اجور الاطباء والادوية من جهه اخرى،اضافه الى عدم توفر مؤسسات رعاية الاطفال،وهذا ساهم في انتشار الامراض والاوبئة التي عانت منها النساء والفتيات،والجدول رقم(١٠) ادناة، يوضح ذلك:

جدول رقم(١٠) يوضح الامراض التي تعاني منها المبحوثات

الاجابات	ت	%
-الامراض الجلدية	٧٧	%٨
-ارتفاع ضغط الدم والسكر	١٣٢	%١٤
-امراض الكلية والمجاري البولية	٢١٠	%٢٢
-القلق والاكتئاب والتوتر	١٩٠	%٢٠
-اضطرابات سلوكية	٧٠	%٧,٥
-امراض الجهاز التنفسي	٢٦٦	%٢٨
-الاجهاض	٤	%٠,٥
المجموع	**٩٤٩	%١٠٠

وتشير بيانات الجدول اعلاة الى انتشار العديد من الامراض والجسدية والنفسية والاوبئة بين صفوف النازحات،وتعددت الاسباب المؤدية الى انتشارها،والجدول رقم(١١) ادناة يوضح ذلك:

جدول رقم(١١) يوضح الاسباب المؤدية الى انتشار الامراض

الاجابات	ت	%
-عدم توفر الاطباء الاختصاص	١٢	%٣
-السكن في بيئة غير ملائمة صحيا.	٣٣	%٨,٢٥
-ارتفاع اسعار الادوية	٨٩	%٢٢,٢٥
-عدم توفر المياة الصحية او النظيفة	٨٨	%٢٢
-انتشار النفايات	٢٣	%٥,٧٥
-الغبار وارتفاع درجات الحرارة	٩٠	%٢٢,٥
-المراحيض والحمامات مشتركة	٢٠	%٥
-الفقر والعوز المادي	٤٥	%١١,٢٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

وفي ظل الحروب والازمات التي توالت على المجتمع العراقي،من حين الى اخر،نجد ان التعليم من اوائل الخدمات التي التعطل وضعف توفرها،ولاسيما في مناطق النزوح من جهه ولدى النساء من جهه اخرى،وتعددت الاسباب المؤدية الى عدم توفر فرص تعليمية جيدة في مناطق النزوح،والجدول رقم(١٢)ادناة يوضح ذلك:

جدول رقم(١٢) يوضح اسباب عدم توفر الخدمات التعليمية

الاسباب	ت	%
-الفقر والعوز المادي	١١١	%٢٧,٧٥
-عدم توفر المدارس او بعدها عن السكن	١١	%٢,٧٥
-الخوف على الاناث	٢٥	%٦,٢٥
-الذهاب الى العمل بدل المدرسة	٦٦	%١٦,٥
-عدم الاهتمام بتعليم الاناث	٩٠	%٢٢,٥
-الظروف الامنية غير المستقرة	٢٦	%٦,٥
-ضعف مستوى بعض الكوادر التعليمية	٤٤	%١١
-عدم جدية بعض الكوادر في توفير التعليم	١٢	%٣
-لامبالاة الاناث بالتعليم	١٥	%٣,٧٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

اما حول التاييد الاجتماعي للعنف الممارس ضد المراة،فقد اشارت نتائج وبيانات الجدول رقم (١٣) ادناة،الى ارتفاع نسب التاييد الاجتماعي:

جدول رقم(١٣) يوضح التاييد الاجتماعي للعنف ضد المراة

الاجابات	ت	%
نعم	٣١١	%٧٧,٧٥
لا	٨٩	%٢٢,٢٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

ويمكن ان نرجع ارتفاع نسب التاييد الاجتماعي للعنف الاجتماعي الممارس ضد المراة،وكما مؤشر في الجدول رقم(١٣) اعلاه،الى مستوى الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية،وارتفاع نسب الظغوط النفسية التي تعاني منها الاسر النازحة الى الاقليم،لاسيما في ظل الاجواء المشحونة بالغضب والتوتر والقلق والخوف من جهه والاكتظاظ السكاني المختلط ومن محافظات عده وخوف العوائل على بناتهم وزيجاتهم من هذا الاختلاط من جهه اخرى.

حيث اشارت احدى النازحات الى استغرابها الشديد من ارتفاع مستويات التحرش اللفظي والجنسي،لاسيما في هذه الاوضاع التي تحتاج الى التعاون والتالف والعمل والعيش كعائلة واحدة،فيما اشارت بعض النساء الى تعرضهن هن وبناتهن الى شتى انواع العنف،ولاسيما بعد سماع الازواج او الابناء للنشرات الاخبارية، وستتضح العوامل وبشكل مفصل في الجدول رقم (١٧).

وفيما يخص تعرض المراة للعنف،وما هي اهم انواعه،ومن هم مرتكبوه،فالجداول رقم (١٤-١٥-١٦) ادناة،توضح ذلك:

جدول رقم (١٤) يوضح تعرض المراة للعنف

الاجابات	ت	%
نعم	٢٩٩	%٧٤,٧٥
لا	١٠١	%٢٥,٢٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

جدول رقم(١٥) يوضح انواع العنف الممارس ضد المراة

الانواع	ت	%
-عنف لفظي	١٦٠	%،٥٣
-عنف جسدي	٦٠	%٢٠
-عنف نفسي	٥٠	%١٦,٨
-عنف وظيفي	٢٩	%٩,٧
المجموع	٢٩٩	%١٠٠

جدول رقم (١٦) يوضح مرتكبوا العنف ضد المراة

مرتكبوا العنف	ت	%
-الاباء	٤٥	%١٥
-الازواج	١٠٢	%٣٤
-الاقارب	٣٩	%١٣
-الاصدقاء	٣٢	%١١
-الجيران	٧	%٢,٥
-اصحاب العمل	٥	%١٢
-الغرباء	٣٦	%١١
-الاخوة	٣٣	%١,٥
المجموع	٢٩٩	%١٠٠

وللعنف الممارس ضد المراة العراقية بصورة عامة او النازحة بصورة خاصه،ان كان مستقرا ام مأزوما عدد من الاسباب والعوامل التي ادت وبشكل كبير الى تنامي العنف وبشكل واضح وكبير،والجدول رقم(١٧) يوضح ذلك:

جدول رقم(١٧) يوضح العوامل المؤدية الى تنامي العنف ضد المراة

العوامل	ت	%
-عوامل اجتماعية	٣٢٠	%٣٢
-عوامل اقتصادية	١٧٠	%١٧
-عوامل ثقافية	٢١١	%٢١
-عوامل نفسية ومرضية	١١٦	%١٢
-جميع العوامل	١٧٩	%١٨
المجموع	**٩٩٦	%١٠٠

ويمكن ان نستنتج من بيانات الجداول السابقة الخاصه بالعنف الممنهج واللمارس ضد المراة،ان العادات والتقاليد والقيم والاعراف والتفسيرات الخاطئه لمبادئ الشريعة الاسلامية والتنشئة التمييزية،بالاضافة الى ذكورية وسلطوية الرجل والنظرة الدونية للنساء،بحيث اصبح العنف حالة طبيعية او ثقافة يمكن ان تمارس ضد المراة في اي مكان او زمان(المنزل-المدرسة-الشارع-العمل.....الخ)،اضافه الى ذلك ان الظروف الاستثنائية للاسر النازحة والضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية اسهمت بشكل واضح في زيادة وتنامي العنف ضد النساء.

اما الظروف والمشاكل الاقتصادية الناتجة عن ازمة المجتمع العراقي وحربة ضد داعش ونزوح الاسر الى خارج وداخل العراق والتي القت بظلالها واعبائها على النساء العراقيات بشكل عام والنازحات بشكل خاص،واسهمت بشكل واضح الى ظهور العديد من المشاكل التي عانت منها النساء،والجدول رقم(١٨)ادناة، يوضح ذلك:

جدول رقم(١٨) يوضح المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها النساء

الإجابات	ت	%
-الفقر	٥٥	%١٣,٧٥
-البطالة	٩٩	%٢٤,٧٥
-تدني الاجور	٨	%٢
-ارتفاع اسعار المواد الغذائية	٤٤	%١١
-ارتفاع بدل الايجار	١٥٠	%٣٧,٥
-تاخير توزيع الرواتب	٤٤	%١١
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

ونستنتج من بيانات الجدول رقم ١٨ اعلاة،ان الظروف والازمات التي يعاني منها المجتمع العراقي،والهجرة باعداد كبيرة الى اقليم كردستان والمحافظات الجنوبية،ادى الى تنامي وارتفاع حجم المشاكل الاقتصادية،ولاسيما ارتفاع بدل الايجار وارتفاع اسعار المواد الغذائية وارتفاع نسب البطالة والعوز المادي.

واشارت احدى المبحوثات انها تسكن في بيت مشترك،فالعائلة الكردية تسكن في الطابق العلوي ببدل ايجار يبلغ ٢٠٠الف دينار،وهي تدفع بدل ايجار ٤٠٠الف دينار ،وهذا التمييز في التعامل لايشمل الايجارات فقط بل حتى اسعار المواد الاخرى(غذائية-انشائية-ملابس-ادوية.....الخ).

وللحصول على المصاريف والاموال لسد الحاجات المعيشية،فقد مارست المراة العديد من الاعمال التي زادت من معاناتها واسهمت في تدني منزلتها الاجتماعية،ولاسيما في اماكن النزوح (اقليم كردستان)،والجدول رقم(١٩) يوضح ذلك:

جدول رقم(١٩) يوضح بعض الاعمال التي مارستها المراة

الإجابات	ت	%
-التسول	١٤	%٣,٥
-العمل في المنازل	٣٣	%٨,٢٥
-بيع الاطعمة والمناديل الورقية في الشوارع	٢٠٠	%٥٠
-العمل في المعامل والمحلات الاهلية	٥٦	%١٤
-العمل في خياطة الملابس	٩٧	%٢٤,٢٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

اما حول ضرورة مشاركة المراة في الاعمال والانشطة السياسية،ومحاولة تهميشها واقصائها سياسيا من خلال ابعادها او اسبعادها من مواقع اتخاذ القرار،والجدول رقم(٢٠)،يوضح ذلك:

جدول رقم(٢٠) ضرورة مشاركة المراة في العمل السياسي

الإجابات	ت	%
نعم	٩١	%٢٢,٧٥
لا	٣٠٩	%٧٧,٢٥
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

ويمكن ان نستنتج من بيانات الجدول اعلاة ان هناك عدد من الاسباب التي لاتؤيد العمل السياسي للمراة،ونجد انها تاثرت كثيرا بالاوضاع التي تعيشها النساء في مناطق النزوح،وبيانات الجدول رقم(٢١)،توضح ذلك:

جدول رقم(٢١) يوضح العوامل الغير مؤيدة لعمل المراة في السياسة

الإجابات	ت	%
-الرجل لم يعمل اي شيء فما بال المراة	١٠٥	%٣٤
-ممانعة الرجل بعمل المراة في السياسة	٣٥	%١١,٥
-الاوضاع الامنية غير المستقرة	٧٥	%٢٤
-لامبالاة اغلب النساء بالعمل السياسي	٢٤	%٧,٧
-عدم مقدرة النساء على اتخاذ القرارات الصعبة	٧٠	%٢٢.٨
المجموع	٣٠٩	%١٠٠

وحول فعالية ودور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية واللجنة العليا لاغاثة النازحين ومنظمات المجتمع المدني في توفير الخدمات بصورة عامة للنازحين،فقد اكدت ثلثي بيانات المبحوثات الواردة في الجدول رقم(٢٢) ادناة،ان دورهم لم يكن بمستوى الفعالية والطموح،لاسيما المعاناة الكبيرة للمراة.

جدول رقم (٢٢) يوضح مدى فعالية وزراة الهجرة ومنظمات المجتمع المدني واللجنة العليا لاغاثة النازحين

الإجابات	ت	%
نعم	١٢٠	%٣٠
لا	٢٨٠	%٧٠
المجموع	٤٠٠	%١٠٠

وانعدام فعالية الوزارة والمنظمات غير الحكومية ولجنة الاغاثة،فقد حددته النساء المبحوثات من خلال البيانات المؤشرة في الجدول رقم(٢٣) ادناة

جدول رقم (٢٣)يوضح انعدام فعالية الجهات المذكورة في مساعدة النساء النازحات

الإجابات	ت	%
-المواد الموزعة قليلة جدا ولا تكفي	١٥	%٤
-انتهاء صلاحية بعض المواد	٢٣	%٧
-قرب فترة انتهاء المواد الموزعة على العوائل	١٣	%٤
-عدم توزيع المواد الاغاثية بعدالة	٣٣	%١٠
-سرقة المواد الاغاثية من قبل الموظفين	٣٤	%١٠
-التعرض للاذلال والاهانة من قبل الموظفين والموظفات	٤١	%١٢,٥
-الوقوف لساعات طويلة تحت اشعة الشمس	٥٥	%١٦,٥
-استخدام الالفاظ النابية اتجاة النازحات	٣٤	%١٠
-عدم وجود الاسماء في قوائم توزيع المساعدات	١٩	%٥,٥
-المطالبة بدفع الرشاوي للحصول على المواد الاغاثية	٦٩	%٢٠,٥

المجموع	*٣٣٦	%١٠٠

سابعا:نحو سياسة اجتماعية تمكينية متكاملة للنهوض بواقع المراة.

سنحاول في هذا المحور الى التطرق الى اهم نتائج البحث الميداني واهم الاستنتاجات،ومن ثم محاولة اقتراح نموذج اصلاحي تمكيني مستقبلي للنهوض بواقع المراة،من خلال التركيز على مجموعة من الاستراتيجيات الهادفة الى تمكين النساء مجتمعيا للحد من مظاهر التمييز والاقصاء والتهميش من جهه والحث على مشاركة مجتمعية هادفة من جهه اخرى.

١- النتائج:

توصل البحث الى مجموعة من النتائج اهمها:

أ-كشفت نتائج البحث الميداني ان اغلب النساء تسكن الهياكل والعشوائيات والمخيمات وبنسبة (٥٨%).

ب-اشارت نتائج البحث،ان اهم عوامل التهميش والاقصاء والواقع الاجتماعي المتدني يرجع الى عوامل اجتماعية بنسبة (٣٥,٧٥%)، وثقافية بنسبة ٢٣% والاقتصادية بنسبة(٢٣%) وسياسية بنسبة ١٥%.

ت-تبين نتائج البحث ان المراة عانت كثيرا من تدهور الوضع الصحي وبنسبة (٧٧%).

ث-توصل البحث الى ان هناك تاييدا اجتماعيا كبيرا للعنف الممارس ضد النساء وبنسبة(٧٧,٧٥%).

ج-كشفت نتائج البحث ان النساء تعرضن الى اغلب اشكال العنف،العنف اللفظي شكل نسبة(٥٣%)والعنف الجسدي(٢٠%) والعنف النفسي (١٦,٨%) والعنف الوظيفي(٩,٧%).

ح-تشير نتائج البحث الى ان العنف يرجع الى عدد من العوامل،اهمها العوامل الاجتماعية وبنسب ٣٢% وثقافية ٢١% واقتصادية(١٧%) ونفسية ومرضية(١٢%).

خ-توصلت نتائج البحث الى ان المراة عانت كثيرا من المشاكل الاقتصادية،واهمها الفقر وبنسبة (١٣,٧٥%)والبطالة(٢٤,٧٥%) والتمييز بالاجر(٢%) وارتفاع اسعار الخدمات وبدل الايجار وبنسبة(٤٨,٥%).

س-اشارت نتائج البحث بانعدام دور وفعالية وزارة الهجرة والمهجرين ومنظمات المجتمع المدني ولجنة الاغاثة وبنسبة(٧٠%).

ش-اشارت البيانات الى عدم ضرورة مشاركة المراة في المجال السياسي وبنسبة (٧٧,٢٥%).

٢- الاستنتاجات:

اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث هي:

أ- ساهمت الثقافة الذكورية في انتاج مقومات ثقافة العنف والتهميش والاقصاء المجتمعي للمراة،ومحاولة نقلها كموروث ثقافي الى الاجيال القادمة عبر اساليب التنشئة الاجتماعية.

ب- لا يمكن تحقيق مجتمعا تنمويا ونصفة يعاني ويقبع في العمل في المجال الخاص.

ت- ضعف تطبيق القوانيين والتشريعات او متابعة الاليات الفعالة لتطبيقها،ساهم في تدني مركز النساء اجتماعيا.

ث-اللامبالاة وعدم ايمان اغلب النساء بحقوقهن وواجباتهن واهمية هذه الواجبات،ساهم وبشكل كبير في التمييز القائم على الجنس.

ج- الوضع الاستثنائي للمجتمع العراقي في ظل سيطرة العصابات المسلحة من جهه وداعش من جهه اخرى ،ادى الى تنامي الامراض الاجتماعية التي تعاني منها النساء.

ح- اهم شروط مشاركة المراة في البرامج التنموية هو الامن، وهذا غير متوفر في الوقت الحالي.

٣- السياسة الاجتماعية لتمكين المراة.

لكي يصل الباحث الى تحقيق الغايات المنشودة من اجل القضاء على مظاهر التهميش والاقصاء والتمييز ضد المراة،ومحاولة دمجها في العملية التنموية وتفعيل مشاركتها المجتمعية والقضاء او الحد من التمييز الممنهج والفقر والبطالة....الخ.والسير بخطى متوازنة مع نظيرها الرجل من اجل التطوير والارتقاء بالمجتمع،فان ذلك يتطلب خطة عمل متكاملة قائمة على ثلاث ستراتيجيات هي:

أ-ستراتيجية مكافحة الفقر.

ب- ستراتيجية صحية.

ج- ستراتيجية تعليمية.

هذه الستراتيجيات الثلاثة ستكون ناجحة وفاعلة فيما لو تم ارجاع النساء النازحات الى اماكن سكناهم القديم،ومن ثم توفير الخدمات العامة،لتكون حافزا كبيرا في النهوض بواقع المراة من جهه وحث الحكومة على الاسراع بتطبيق الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للنهوض بالمراة العراقية من جهه اخرى.وكما موضح بالشكل رقم(١).

شكل رقم(١) يوضح استراتيجيات تمكين المرأة

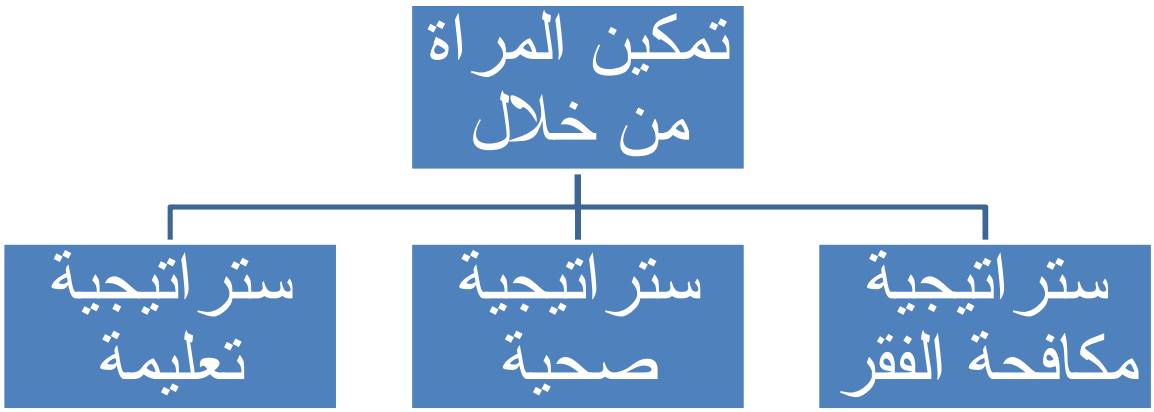

أ- ستراتيجية مكافحة الفقر لدى النساء:

وتتطلب هذه الاستراتيجية،مايلي:

١- الاعتماد على المشاريع الصغيرة،والمراة الصينية تساهم من خلال المشاريع الصغيرة ب ١١% من الدخل القومي.

٢- تتبنى الدولة سياسة القروض الميسرة وان تكون الحصة الاكبر للنساء،ولكي نحقق النجاح بصورة اكبر يجب ان تكون القروض بدون فوائد.

٣- ايجاد فرص عمل للنساء وزيادة رواتب الرعاية الاجتماعية بما يتلائم وارتفاع اسعار الخدمات وبدل الايجار.

٤- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني واعطائها مزيدا من حرية العمل بما يضمن التكامل بين برامجها وبرامج الحكومة التي تتلاقى عند هدف تمكين النساء.

٥- نقل مواد البطاقة التموينية الى العوائل النازحة في مناطق النزوح،او استبدالها ببدل نقدي.

٦- رفع المستوى النوعي والكمي للمساعدات الاغاثية الموزعة الى العوائل النازحة،والسيما في فصل الشتاء،من خلال استبدال الخيم بالكرفانات او ابنية تتوفر فيها سبل العيش الكريم.

٧- اصدار قوانيين صارمة تمنع النساء والاناث الصغيرات من التسول والتردد على المنازل لطلب المساعدة او العمل في المنازل والشوارع،لما له اثار سسلبية ناتج عن التحرش او الابتزاز.....الخ.

٨- متابعة كشف حالات الفساد في وزارة الهجرة والمهجرين، ودفع بدل ايجار للاسر النازحة،ودفع المنح المالية في مواعيد ثابتة لسد حاجاتهن المعيشية.

ب-ستراتيجية صحية:

وتتطلب هذه الاستراتيجية توفير مايلي:

١- رعاية صحية اكبر للمراة وخفض معدلات الامراض والوفيات.

٢- تامين غذاء صحي سليم.

٣- زيادة اعداد المراكز الطبية واعداد الكوادر الطبية المتخصصة بما يتلائم وحجم العوائل النازحة من جهه وحجم الامراض والاوبئة من جهه اخرى.

٤- توفير الادوية والمستلزمات الطبية ذات المناشئ العالمية،وان تكون باجور رمزية مدعومة من قبل الحكومة،او توزع مجانا.

٥- تشكيل لجان عليا متخصصة لمتابعة حجم الامراض وخطورتها والعمل على رفع المستوى الصحي للنساء.

٦- معالجة الامراض والاوبئة الخطيرة الانتقالية التي اصابت عدد كبير من النساء والاطفال مثل الامراض الجلدية وعلى راسها مرض(الجرب).

٧- التوعية بمعوقات الصحة الانجابية ووسائل منع الحمل ورعاية الحوامل والولادة المامونة.

ج- ستراتيجية تعليمية:

وتتطلب هذه الاستراتيجية الاهتمام بما يلي:

١- القضاء على المدارس الطينية وتفعيل قانون التعليم الالزامي،ولاسيما الاناث ومتابعة تطبيق هذه القوانيين.

٢- القضاء على اي مفهوم يكرس الصورة النمطية لدور الرجل ودور المراة في جميع المراحل التعليمية،وتشجيع التعليم المختلط.

٣- العمل على محو الامية،ولاسيما المناطق الريفية ومناطق العشوائيات،من خلال اعطاء رواتب لكل طالبة تلتحق بمدارس محو الامية.

٤- زيادة الانفاق الحكومي على التعليم.

٥- العمل عل فتح المدارس والكليات في الاقليم او مناطق النزوح(مدارس وكليات رديفة) ليتسنى لجميع الطالبات الحصول على الخدمات التعليمية في اي مكان في العراق.

٦- متابعة توفير الخدمات التعليمية والصحية في المدارس الرديفة في مناطق النزوح،ولاسيما بعد انتشار العديد من الامراض بين الطالبات مثل النكاف وحبة بغداد.....الخ.

٧- توفير القرطاسية والكتب وتوزيعها بالمجان على الطالبات،لاسيما في المدارس الرديفة في الاقليم.

٨- تاخذ منظمات المجتمع المدني على عاتقها تبني خطوط نقل الطالبات من منازلهن او المخيمات الى المدارس وبالمجان.

مصادر البحث:

١-احمد،كمال احمد(د)،السياسة الاجتماعية، دار الاتحاد العربي،د س،١٩٧٠،ص٢٣.

٢-المصدر نفسه،ص٢٢.

٣-المصدر نفسه،ص٢٢.

٤-الساعاتي،سامية حسن(د)،المراة والمجتمع المعاصر،الدار المصرية السعودية للنشر،القاهرة،٢٠٠٦،ص١٣٣.

٥-الرازي،محمد ابي بكر بن عبد القادر،مختار الصحاح،دار الكتاب العربي،بيروت،دس،ص١٠١.

٦-المنجد في اللغة والاعلام،دار المشرق،ط٢٦،بيروت،١٩٨٦،ص١٠١.

7-A new webester Dictionary, Reprinting By Libraries, Du libar , Beirut, 1981,p 725.

8-L.T.Hohouse,The Material Culture Of Simpler People, London, 1964,p. 23.

٩- العماري،عباس رشدي،ادارة الازمات في عالم متغير،مركز الاهرام للترجمة والنشر،ط١،مصر،١٩٩٣،ص١٨.

١٠- حجي،احمد اسماعيل،الادارة التعليمية والمدرسية،دار الفكر العربي،القاهرة،١٩٩٨،ص٤٤٩.

١١-ابن منظور،المجلد الاول،دار لسان العرب،لبنان،ص١٤٣.

١٢-حسن،معاذ احمد(د)،الشباب في المجتمع العربي المأزوم،امواج للطباعة والنشر،عمان،٢٠١٤،ص١٢.

١٣-زايد،احمد(د)-سميحة نصر،فرضيات حول العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري،المجلة الجنائية القومية،المجلد ٣٩،العدد ٢،القاهرة،١٩٩٦،ص١.

١٤-بيرفو،العنف والوضع السياسي في المجتمع،ص١٤٢.

١٥-بنات،سهيلة محمود(د)،العنف ضد المراة- اسبابة واثارة وكيفية علاجة،المعتز للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٥،ص١٩.

١٦- منظمة العمل الدولية،قاموس المصطلحات(نوع الجنس-العمل-الاقتصاد غير المنظم)،مركز المراة العربية للتدريب والبحوث(الكوثر)،ط١،بيروت،٢٠٠٩،ص١١.

١٧- المصدر نفسه،ص٢٠.

١٨- الحسن،احسان محمد(د)،موسوعة علم الاجتماع،الدار العربية للموسوعات،بيروت،١٩٩٢،ص٤٦.

١٩- حجازي،احمد مجدي(د)،علم اجتماع الازمة،دار قباء للطباعة والنشر،القاهرة،١٩٩٨،ص١٩٤.

٢٠-واقع العنف ضد المراة في الاردن،المجلس الوطني لشؤون الاسرة بالتعاون مع مشروع القطاع الخاص لصحة المراة الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية،٢٠٠٨،ص٩.

٢١- الجوهري،محمد(د)-واخرون،المشكلات الاجتماعية،دار المعرفة الجامعية،ط١،الاسكندرية،١٩٩٥،ص٨١.

٢٢- العووادة،امل سالم(د)،العنف ضد المراة العاملة في القطاع الصحي، دار اليازوري،عمان،٢٠٠٩،ص٩٨.

٢٣- صندوق الامم المتحدة(اليونسيف)،التنمية والنوع الاجتماعي،المكتب الاقليمي للدول العربية،القاهرة،٢٠٠٥،ص٤١.

٢٤-حلمي،اجلال اسماعيل،اعادة الهيكلة الراسمالية تمكين ام تهميش للمراة،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،كلية الاداب،القاهرة،٢٠٠٣،ص١٥٨.

٢٥- صندوق الامم المتحدة(اليونيفيم)،التنمية والنوع الاجتماعي،المكتب الاقليمي للدول العربية،القاهرة،١٩٩٥،ص٤٤.

٢٦- شرف الدين،فهيمة،النوع الاجتماعي والتنمية،مركز دراسات امان-المركز العربي للمصادر والمعلومات،تونس،٢٠٠٣.

27-Herbert,and Irens ,Community Organization and Development, second edition,London,p.67.

٢٨- السروجي،طلعت مصطفى(د)،راس المال الاجتماعي،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،٢٠٠٩،ص٢٥٨.

٢٩-جميل،اسماء رشيد(د)،الصورة الاجتماعية وصورة الذات للمراة في المجتمع العراقي،اطروحة دكتوراة مقدمة الى كلية الاداب-جامعة بغداد،٢٠٠٦،ص٣١.

٣٠- الجوهري،محمد(د)-واخرون،المشكلات الاجتماعية،المصدر نفسه،ص٧٧.
٣١- السملوطي،حنان(د)،المشاركة السياسية للمراة المصرية،المنتدى الفكري الثاني:(المراة والمشاركة السياسية)،المجلس القومي للمراة،القاهرة،٢٠٠٠،ص٥٠.
٣٢- جامبل،سارة،النسوية ومابعد النسوية،ترجمة احمد الشامي،المجلس الاعلى للثقافة،القاهرة،٢٠٠٢،ص٢٢.
33- Anne ,Statham, The Rise Of Marginal Voices "Gender Balance In The Work", London, University Of America, 1996,p.129.
٣٤-ثورو،ليستر،مستقبل الراسمالية،ترجمة السيد عطا،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،٢٠٠٥،ص٣٢٨.
٣٥-رافع،هلالة،اوضاع المراة في سوق العمل،مجلة فصلية تعنى بقضايا المراة والمجتمع،٢٠٠٠،ص٤.
٣٦- العووادة،امل سالم(د)،العنف ضد المراة العاملة في القطاع الصحي،مصدر سابق،ص٩٠.
٣٧-احصاءات المراة والرجل،رصد اتجاهات تطوير النوع الاجتماعي في التنمية،الجهاز المركزي للاحصاء،٢٠١٣،ص١٩.
٣٨- المصدر نفسه،ص٧.
٣٩-التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،العراق،٢٠٠٩،ص٤.
٤٠- ياسين،عدنان(د)،السياسة الاجتماعية في العراق-الاشكاليات وخيارات النهوض،ورقة مقدمة الى المنتدى الاقتصادي الوطني الاول،بغداد،٢٠٠٩.
*عبدالله نوري الالوسي،قاضي في محكمة الاحوال الشخصية في الكرخ،بغداد.
٤١- العبيدي،بشرى(د)،العنف المرتكب ضد المراة في المجتمع وفي نصوص قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لعام ١٩٦٩،ص١٩.
٤٢- خطة التنمية لعام ٢٠١٣-٢٠١٧،وزارة التخطيط،العراق،٢٠١٣،ص١٧٢.
٤٣- المصدر نفسه،ص١٧٢.
٤٤-خليل،وعد ابراهيم(د)،ظاهرة انتحار النساء حرقا،دراسة ميدانية في مدينة السليمانية،دراسات عراقية،بيروت،٢٠٠٩،ص٢٨.
٤٥- جريدة المشرق،العدد(٢ق٢٨) في ٩ اذار عام ٢٠١١،ص١.
٤٦- احصاءات المراة والرجل،مصدر سابق،ص٤٢.
٤٧- خطة التنمية الوطنية لعام ٢٠١٠-٢٠١٤،وزارة التخطيط ،بغداد،٢٠٠٩،ص١٣٨.
٤٨- ملحق جريدة الصباح،اسرة ومجتمع،العدد(١٤٣) في ٢٥ ايار،٢٠٠٦.
٤٩- الدستور العراقي.
٥٠- خطة التنمية الوطنية لعام ٢٠١٠-٢٠١٤،مصدر سابق،ص١٢٠.
٥١- خطة التنمية لعام ٢٠١٣-٢٠١٧،مصدر سابق،ص١٧١.
٥٢- المصدر نفسه،ص١٧٢.
٥٣- احصاءات المراة والرجل،مصدر سابق،ص٣٤.
٥٤- خطة التنمية لعام ٢٠١٣-٢٠١٧،مصدر سابق،ص١٧٢.
٥٥- المصدر نفسه،ص١٧٢.
٥٦- الجرباوي،علي(د)،النزاعات المسلحة وامن المراة،سلسلة دراسات ستراتيجية (20)،جامعة بيرزت،٢٠٠٨،ص٢٠-٢١.
٥٧- التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بكين+١٥،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)،لجنة المراة،الدورة الرابعة،بيروت،٢٠٠٩.
٥٨-تقرير الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية بمناسبة مرور عام لاحتلال داعش لمدينة الموصل،١٠ حزيران،٢٠١٥،ص٣.

٥٩-المصدر نفسه،ص٩.

٦٠-الاتحاد العام لنساء العراق،تقرير مقدم لمجلس حقوق الانسان بخصوص المراجعة الدورية الشاملة،العراق،ص٧.

٦١-عران،فارس محمد(د)،المراة بين اهتمامات الامم المتحدة ورعاية مصر،المكتب الجامعي الحديث،ط١،القاهرة،٢٠٠٥،ص٢٥.

٦٢-تقييم وضع المراة،دليل خاص باعداد التقارير عن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المراة(سيداو)،صندوق الامم المتحدة الانمائي للمراة(اليونيفيم)،المكتب الاقليمي للدول العربية،٢٠٠٣،ص٣٠٢.

٦٣-الجرباوي،علي(د)،النزاعات المسلحة وامن المراة،مصدر سابق،ص١٥.

٦٤-المصدر نفسه،٣٠-٣١.

٦٥-المصدر نفسه،ص٣٢.

٦٦-المصدر نفسه،ص٣٧.

٦٧-الدستور العراقي.

** بالنظر إلى قيام المبحوث إلى اختيار أكثر من سبب، فقد زادت عدد التكرارات عن (٤٠٠).

الملاحق

ملحق رقم (١) صور معاناة النساء العراقيات في مناطق النزوح واثناء النزوح.